لازمة لهمزة الاستفهام اى تابعة لها لا يوجد بدونها لفظا او تقديرا لان
تقدير الهمزة مختص بالشعر ومع ذلك قليل كما ان الوقوع بعد هل قليل واللازم
بمعنى التابع مما وقع فى عبارة السكاكى ايضا حيث قال الكناية ذكر اللازم
وارادة الملزوم فلا يرد ان الهمزة توجد بدون ام فلا يكون ام لازمة
لها لامتناع وجود الملزوم بدون اللازم يليها احد المستويين فى الاعراب
او الاسناد او التحقق نحو اقام زيد ام قعد او زيد قام ام عمرو او ازيد قام
ام عمرو وعلى مذهب ابن ملص والاندلسى واما عند غيرهما فام المتصلة لا يكون
من جملتين غير مشتركين فى عمدة وقالوا المراد المستويين فى علم المتكلم
هو لا يصح فى ام المتصلة التسوية نحو سواء اقمت ام قعدت ونحو لا ابالى
اقمت ام قعدت وفى حكم لا ابالى جميع متصرفاته فان ام بعدها للتسوية
فان ام هنا للتسوية بحسب الواقع لا فى العلم وتقدير هذا التركيب مع سواء
سواء قيامك وقعودك على ان سواء خبر والفعل مبتداء وام بمعنى الواو والجملة
على ما عليه جمهور النحاة وعند الرضى ان سواء خبر محذوف اى الامران سواء
واكد على الجزاء وقولك اقمت ام قعدت مستعار لمعنى ان اقمت او قعدت
ان كلا من حرف الشرط والاستفهام يدخل على مجهول لدليله يلزوم الفعل بعد
الهمزة لان الفعل لازم الشرط ويلزوم معنى الفعل الواقع بعد الهمزة ولكون
الماضى المستقبل الى معنى المستقبل ايضا وبان توجيهم لا يجرى فى لا ابالى لخلاف هذا
التوجيه وفى الاخير نظر لانهم كانهم جعلوا الفعلين مفعولين لقولك لا ابالى
اى لا ابالى قيامك وقعودك والاخرى الهمزة اما الاستفهام او التسوية بعد
ثبوت احدهما فيما اريد الاستفهام لطلب التعيين واما فيما اريد التسوية
فلا علم فيه بالثبوت بخلاف او فان لا يلتزم فيه شئ من ذلك
الاستفهام معها ثبوت العلم فقولك ازيد عندك او عمرو معناه ائت
احدهما ام لا ايهما ثبت عندك ولهذا لا يجاب بالتعيين بنعم او لا ومن ثم لم

يحرا

بحرا ايت زيدا ام عمرو لانه لم يليها احد المستويين وانكر الرضى عدم الجواز
ومنع اشتراط الصحة بان يليها احد المستويين والاخر الهمزة وجعل ذلك شرط
الاحسنة ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا لان الاثبات ليس
مطلوب المستفهم والا لكان فى تحصيل الحاصل ولا النفى والا لكان طالب
ما يمنع عنده وعند الجواب اتصالا المطلوب الى الطالب ولكن ان يقول
بل كلام المستفهم ينفى كليهما تنبيها على خطائه فى اعتقاد ثبوت احد الامرين
لكنه تخطئة لا جواب ومن لم يفرق بين الجواب والتخطئة منع حصر الجواب
فى التعيين والمنقطعة الدالة على انقطاع ما بعدها عما قبلها واستيناف الكلام
بعده كبل والهمزة غالبا اما الاستفهام او الانكار وقد يكون كبل فقط
بان يقصد بعد الاخبار و يضرب بام عن الاستفهام الى الاخبار كقوله تعالى
ام انا خير من هذا الذى هو مهين او يذكر اداة الاستفهام كقوله تعالى
ام هل يستوى الظلمات والنور وكقوله ام من هذا الذى هو جند لكم
مثل انها اى القطيع الذى ظهرت من بعيد لابل ام شاء اى ام هى شاء
بلا مين شاء اخبرت بانها ابل على سبيل الجزم ثم اضربت واستانفت الاستفهام
فبل هذه حرف استيناف فلا يشكل عطف الانشاء على الاخبار وانما حذف المبتدأ
فى المثال تنبيها على ان حذف جزء الجملة بعد ام المنقطعة جائز اذا لم يلتبس
بالمتصلة وذلك اذا لم يكن قبلها الهمزة خبرا كان ما قبلها او استفهاما
بهل او باسم من اسماء الاستفهام قال الرضى لا يصح المنقطعة بعد اسم الاستفهام
يكون ما بعدها اسم ام داخلا فيه ويكون الحكم المذكور ايضا من خبر ما استفهم
به فلا يقال من عندك ام عندك عمرو فان الاستفهام السابق اغنى عن اللاحق
فلا يقال من عندك ام عندك حامد او بن زيد ام عندك عمرو وفيه نظر لانه يفيد
الاستغراق فيما رده ايضا فان السؤال عن عندك يحتمل ان يجاب بما لا يطلبه
السائل بان يقال زيد احتمال ان عنده زيد وعمرو فاضرب عن السؤال بقوله

Copyright © King Saud University